باختصار

تولى القطاع الخاص مسؤولية التعليم

هناك أدلة متزايدة على أن للتعاقد مع القطاع الخاص لتوفير التعليم مزاياه، بما فى ذلك زيادة الكفاءة وتوفير فرص اختيار أكبر، وتوفير إمكانات أوسع للقبول به، كما يقول تقرير جديد للبنك الدولى معنون: دور وتأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص فى مجال التعليم. وتصدق هذه النتيجة بصفة خاصة بالنسبة للأسر المعيشية التى كانت آليات توفير التعليم التقليدية تخدمها بصورة سيئة.

ويصف التقرير كيف تستخدم البلدان النامية على نحو متزايد منظمات التعليم الخاصة - مثل المنظمات المستندة للعقيدة، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدنى، والمؤسسات الخاصة الساعية للربح، والمدارس غير الساعية للربح - للمساعدة فى توفير خدمات التعليم. وتظهر مثل هذه الشراكات نجاحا فى تعزيز فرص الحصول على التعليم، وتحقيق المساواة، وزيادة تحصيل الطلاب كما توصلت الدراسة.

منذ مستهل الأزمة الاقتصادية العالمية، واجهت البلدان الفقيرة تهديدات لنظم التعليم فيها، مما دفع البنك الدولى لمضاعفة تمويله للتعليم هذا العام فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، لما يربو على ٤ مليارات دولار.

صندوق النقد الدولى يساعد فى حماية الفئات الأشد تعرضا للمعاناة

يسعى صندوق النقد الدولي لضمان مراعاة عمليات التصحيح الاقتصادى التى تتم لمجابهة تأثير الأزمة المالية العالمية، أيضا احتياجات الفئات الأشد تعرضا للمعاناة بإنشاء شبكات الأمان الاجتماعى أو تعزيزها.

فقد تم الحفاظ على الإنفاق الاجتماعى أو زيادته كلما أمكن. ففى باكستان مثلا، ستتم زيادة المصروفات لحماية الفقراء من خلال التحويلات النقدية ودعم الكهرباء الموجه على حد سواء. وينطوى نحو ثلث البرامج فى البلدان منخفضة الدخل على حد أدنى من الإنفاق الاجتماعى وغيره من أوجه الإنفاق ذات الأولوية.

ويتم تصميم الإصلاحات الهيكلية بطريقة تحمى الفئات الأشد تعرضا للمعاناة. ففى هنغاريا مثلا، يتم استثناء أصحاب المعاشات منخفضة الدخل، من عملية تخفيض المزايا الممنوحة. ويعمل صندوق النقد الدولى بصورة وثيقة مع البنك الدولى والمانحين لتحديد التمويل الخارجى اللازم للحماية الاجتماعية والنهوض بإصلاح شبكات الأمان.

مناسبات فى عام ٢٠٠٩

٢٥-٢٦ حزيران/ يونيو، بازل، سويسرا

المؤتمر السنوى الثامن لبنك التسويات الدولية

٢٢-٢٤ حزيران/ يونيو، سيول، كوريا

مؤتمر البنك الدولى المعنى باقتصاديات التنمية

٨-١٠ تموز/ يوليو، لاكويلا، إيطاليا

قمة مجموعة الثمانية

١٩-٢١ آب/ أغسطس، جاكسون هول، ويومنج، الولايات المتحدة الأمريكية

الندوة الاقتصادية السنوية لبنك الاحتياطى المركزى لكانساس سيتى

١٠-١٢ أيلول/ سبتمبر، داليان، الصين

الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى للأبطال الجدد ٢٠٠٩

٦-٧ تشرين الأول/ أكتوبر، اسطنبول، تركيا

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى

٨-١٠ تشرين الثانى/ نوفمبر، نيودلهى، الهند

قمة الهند الاقتصادية للمنتدى الاقتصادى العالمى

١٣-١٤ تشرين الثانى/ نوفمبر، واشنطن، العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

مؤتمر جاك بولاك السنوى العاشر للبحوث لصندوق النقد الدولى

١٤-١٥ تشرين الثانى/ نوفمبر، سنغافورة

اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ

إجراء الحسابات اللازمة

أصدر بنك التسويات الدولية، والبنك المركزى الأوروبى، وصندوق النقد الدولى الجزء الأول من الدليل المعنى بإحصاءات السندات الذى يغطى قضايا سندات الديون.

والدليل هو أول مطبوع من نوعه يعالج على وجه الحصر تصنيف إحصاءات السندات وعرضها. وهدف الجزء الأول من المطبوع هو مساعدة الوكالات القومية والدولية فى إنتاج إحصاءات عن السندات، وثيقة الصلة ومتماسكة وقابلة للمقارنة دوليا لاستخدامها فى تحليل الاستقرار المالى ووضع السياسة النقدية.

ويمكن التوسع فى الدليل تدريجيا ليغطى الحيازات من سندات الديون وكذلك إصدارات وحيازات الأنواع الأخرى من السندات. ولإنزال المطبوع، يرجى زيارة الموقع

www.imf.org/external/np/sta/wgsd/index.htm.

صندوق النقد الدولى يصلح ممارسات الإقراض

أجرى صندوق النقد الدولى إصلاحا كبيرا لعملية الإقراض التى يقوم بها لدعم قدرته على الحيلولة دون وقوع الأزمات والتغلب عليها. وتعيد هذه الإصلاحات تحديد الطريقة التى يشارك بها الصندوق البلدان الأعضاء فيه.

وكجزء من حزمة الإصلاح، أنشأ الصندوق حد تسهيلات ائتمانية جديدا من أجل اقتصادات السوق الناشئة جيدة الأداء. فالمدفوعات لا تصرف على مراحل وليس هناك أى شروط يتعين الوفاء بها بمجرد اعتماد حصول البلد على حد التسهيلات الائتمانية المرن من الصندوق.

كذلك ألغى الصندوق الإجراءات التى كانت تعرقل فى الماضى الحوار مع بعض البلدان، والتى حرمت بلدانا أخرى من التماس المعونة المالية بسبب الوصمة المتصورة فى بعض مناطق العالم عن خطر التورط مع الصندوق. ويركز إطار الإقراض الجديد على الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الهيكلى القطرى وليس على إجراءات محددة يتعين اعتمادها وفق موعد نهائى محدد. وستطبق القواعد الجديدة على جميع برامج القروض لدى الصندوق، بما فى ذلك تلك الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل.

وفى تطور متصل بذلك، وافقت بلدان السوق المتقدمة والناشئة فى مجموعة العشرين فى أبريل على زيادة موارد الصندوق ثلاثة أمثال لتبلغ ٧٥٠ مليار دولار، ومضاعفة الأموال المخصصة للإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل. وسيمكن هذا المجمع المتوسع من الموارد القابلة للإقراض، إلى جانب إصلاحات الإقراض، الصندوق من أن يلعب دورا أكبر فى التصدى للأزمة الراهنة.

على الشاطئ

اجتمع خبراء البيئة من ١٢٠ بلدا فى إندونيسيا فى منتصف آيار/مايو فى مؤتمر مهم معنى بإدارة الموارد الساحلية والبحرية، وأعقب ذلك عقد أول قمة لزعماء مبادرة مثلث المرجان.

وكان المؤتمر العالمى الاستهلالى بشأن المحيطات مصمما لتركيز الاهتمام العالمى على التدابير اللازمة لحماية صحة النظم الأيكولوجية البحرية، والأدوار المهمة التى تقوم بها فى تنظيم الاحترار العالمى.

وفى هذه القمة، صدق زعماء ستة من بلدان آسيا والمحيط الهادئ - إندونيسيا، وماليزيا، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجزر سليمان، وتيمور الشرقية - على اتفاقية ترسى خطة عمل لضمان استدامة مواردها الساحلية والبحرية المشتركة.

وقد أعلن لورنس جرينوود نائب رئيس بنك التنمية الآسيوى « أن المؤتمر العالمى المعنى بالمحيطات ومبادرة مثلث المرجان على حد سواء، يساعدان المنطقة على المواجهة الجماعية للتهديدات الخطيرة التى تتعرض لها الموارد البحرية والساحلية والناجمة عن تغير المناخ، وأساليب صيد الأسماك غير القابلة للاستدامة، والتلوث المستند لمصادر برية. وبنك التنمية الآسيوى يدعم هذه الجهود بقوة».

ويعمل بنك التنمية الآسيوى باعتباره الوكالة القيادية فى حشد الموارد المالية المحلية والدولية لبرنامج التعاون الإقليمى هذا، وكذلك لتوفير الدعم التقنى والمالى.

جسور للتنمية

أطلق البنك الدولى مبادرات للاستثمار فى البنية الأساسية تتكلف عدة مليارات من الدولارات لمساعدة البلدان النامية على التصدى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وسيحشد تسهيل البنك الدولى انتعاش البنية الأساسية وبرنامج الأصول والتغلب على أزمة البنية الأساسية، الذى أقامته مؤسسة التمويل الدولية (عضو مجموعة البنك الدولى الذى يركز على استثمارات القطاع الخاص)، ما يربو على ٥٥ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة لمشروعات البنية الأساسية، خاصة فى البلدان النامية.

لقد تسببت الأزمة المالية فى كساد الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية، خاصة فى البلدان النامية. وهناك اعتراف واسع بأن مشروعات البنية الأساسية حاسمة لخلق الوظائف وإرساء الأساس للإنتاجية والنمو فى المستقبل. كما جرى الاعتراف بالدور الحفاز للبنية الأساسية فى تخفيض أعداد الفقراء، فى أهداف الألفية الإنمائية التى حددتها الأمم

المتحدة، التى تذكر توفير فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحى باعتبارها أهدافا يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠١٥.